

إعداد : ب. روروب*
ترجمة : أ. بوبكر بوخريسة**

مستقبل العمل
وعمل المستقبل

Résumé

Les grands pays industrialisés traversent une phase de récession, le chômage menace des millions de personnes. Parallèlement, l'industrie connaît une importante série d'innovations. La dimension temporelle du travail en sera modifiée et exigera une nouvelle compétence de la part des salaires.

Chacun sait ce qu'est l'argent, pas seulement l'économiste, celui-ci peut décrire l'argent mais il ne peut le définir clairement. Aussi, bien que chacun sache ce qu'est le travail, cette catégorie essentielle de la vie humaine se dérobe à toute définition.

Satisfaisante, comme le montrent les tentatives de définitions entreprises par les auteurs des sciences sociales le plus diverses. Et cela vaut aussi pour la tentative faite ici qu'on peut présenter comme une réflexion sur les modifications du contenu du travail, sur la flexibilité des horaires, sur sa valeur demain

تعرف البلدان الأوروبية في بداية الألفية الثالثة حركة نشيطة في مجال الاقتصاد والصناعة بالخصوص وذلك بعدما اجتازت البلدان المصنعة الكبيرة اليوم حقبة ركود وبطالة هددت ملايين الناس؛ والصناعة تعرف جملة من الاختراعات (Innovations).

على إثر ذلك سيتغير البعد الزمني للعمل وسيطلب كفاءات جديدة من الأجراء، "كل واحد منا يعرف ما معنى النقود، وليس رجل الاقتصاد فقط. فكلمة "النقود تصدر بشكل غامض واسع الانتشار من الهدايا والأشياء المتبادلة وتتجسد شيئا فشيئا لتأخذ شكلا نقديا معروفا. لكنها تبقى دون معرفة كاملة أو محددة المعالم" وإذا استبدلنا في هذه

لكنها تبقى دون معرفة كاملة أو محددة المعالم" وإذا استبدلنا في هذه الجملة لعالم الاقتصاد البريطاني QUIGGIN كلمة التقود بكلمة العمل فستكون الجملة صحيحة كذلك.

وإذا كان كل واحد منا يدرك ماهية العمل ، فإن المقولة الأساسية للحياة البشرية تفلت من كل تعريف مقبول ؛ مثلما تبين ذلك محاولات التعريف التي يقوم بها مؤلفوا العلوم الاجتماعية المختلفة. هذا الأمر يصح كذلك بالنسبة لهذه المحاولة لتحديد مفهوم العمل بالمعنى المزدوج للكلمة.

محددات العمل

العمل هو جملة النشاطات الفيزيائية والذهنية للإنسان لإنتاج المواد والخدمات النادرة أو المرغوبة. هكذا يمكن التحدث عن "العمل المُحور" عندما يتعلق الأمر بالنشاطات مقابل أجره.

لقد كان العمل في البداية يتمثل في مجاهدة الإنسان مع الطبيعة لضمان الحياة أو الأمن المباشر للجنس البشري. وانطلاقاً من ميلاد اقتصاد التبادل حتى مرحلة استبداله باقتصاد نقدي بفعل تقسيم العمل والحاجات الفردية للعامل فإن الارتباط الأصلي (والفلاحي) بين منتج العمل والحاجات الفردية للعامل أصبح شيئاً فشيئاً غير مباشر ، لقد عرف احترام المجتمع للعمل وقيمته تحولات كبيرة بفعل الوقت المتوفر الممنوح أو المتنازل عنه للعمال (وهي ساعات اليوم التي ليست ضرورية لا للراحة ولا لاستعادة قوة العمل).

العمل في العصر القديم والأخلاق البروتستانية له

العليا النشاطات المشتركة ونظمها وأبرزوا مهاراتهم في إنشاء مؤسسات مدنية أو عسكرية. أما العمل فكان يقوم به العبيد أو الأميون ومع الدين المسيحي^(*) اكتسب العمل مغزى أكثر إيجابية . فالإنسان الذي خلق في صورة الله ، مدعو إلى محاكاته ، في العمل وكذلك في راحته الأسبوعية (حسب الدين المسيحي).

منذ تلك الفترة اتخذ العمل بمفهومه الفيزيقي أو الذهني مفهوم الفعل الأخلاقي: فالحياة المليئة تكون حياة بالعمل. وإذا أدركنا اليوم أن المجتمع الأوروبي بالخصوص هو مجتمع نشط فذلك يعود إلى الأخلاق البرتستانية التي انتشرت -مستقلة عن الدين- مع بداية القرن 15.

المذهب الكلفاني

إن العمل حسب م. لوثر لا يضمن الحياة المادية فحسب ، لكنه بمثابة أسمى تعريف أخلاقي للحياة : وذهب كالفن Calvin أبعد من ذلك : فالعمل يعطي المعنى الحقيقي للحياة ويؤدي إلى الخلاص الوثيق ، فالنجاح هكذا تكون قد ضمنت.

فالمثابرة والتسامح والنجاح في الأعمال هي من الفضائل المحببة عند الله. وأصبح المذهب الكلفاني اليوم قاعدة التحفيز الحية بما يسمح للعقلية الرأسمالية بالبروز وهي العقلية التي تمنح بوضوح الأولوية للحياة النشطة على حساب الحياة التعبدية وتمجد العمل لأنه المصدر ذاته لكل

(*) وبصورة أكثر وضوحا بعد ذلك في الدين الإسلامي الذي فضل المسلم العامل على المسلم القاعد ويبرز ذلك من خلال الآيات القرآنية العديدة والأحاديث النبوية الشريفة.

النشطة على حساب الحياة التعبدية وتمجد العمل لأنه المصدر ذاته لكل الثروات (وهذا بالطبع لا يتعارض في جزء منه مع تعاليم الدين الإسلامي الذي لا يفرق بين الحياة الدينية والحياة الأخروية).

العمل الصناعي في القرن 19

إذا كانت مدة العمل محددة شيئا ما بالضوء الشمسي حتى بداية الأزمنة الحديثة ، فإن ظهور الضوء الاصطناعي - انطلاقا من القرن 17 سمح بتقدير مدة العمل". ونذكر هنا أن ساعات العمل في العصور الوسطى حتى القرن 17 كانت أقل منها في القرن 19 أو في بداية القرن الـ 20 ، ذلك أن مدة العمل في القرن 16 وصلت - بدون العطل ، ونظرا لكثرة الأعياد والمناسبات- إلى 2000 ساعة/سنوات : أي أكثر قليلا من اليوم . وبالمقابل فالمدة السنوية للعمل وصلت إلى 3500-4000 منذ 100 عام من قبل.

يمتد العمل الصناعي في القرن 19 من 10-12 ساعة/ يوميا خلال 06 أيام ، ومن 11-14 ساعة/ يوميا خلال 1820 ومن 15-16 ساعة/ يوميا خلال 1850 وهذا ما يعادل مدة عمل أسبوعي تفوق 80 ساعة. ومع بداية القرن العشرين ، سجل تراجع مستمر لمدة العمل اليومي بحيث أصبح الأسبوع القانوني هو 48 ساعة ويوم العمل حدد بـ 8 ساعات وصار الآن الأسبوع بـ 38 ساعة مع عطلة لمدة 6 أسابيع سنويا للأجراء (وحسب المعطيات الأخيرة فقد أصبح الأسبوع بـ 35 ساعة في فرنسا على الأقل).

نحو مجتمع خدمات

نشاهد عبر القرون المتعاقبة ، فيما يخص محتوى العمل ، تحولات تقود من الإنتاج البدائي (الزراعة ، الصيد ، نشاطات منجمية) إلى تقديم الخدمات مرورا بالعمل الصناعي. وتتميز الدولة الحديثة بكون أكثر من 50% من الأفراد

النشطين يعملون بقطاع الخدمات ؛ أكثر بكثير إذن من القطاع الصناعي ، والوضع هو ذاته بالنسبة للقيمة المضافة. ذلك أن نصيب قطاع الخدمات في المنتج الوطني الخام ، اليوم ، أكثر أهمية من القطاع الصناعي في أغلب البلدان الغربية المصنعة.

هذا المحتوى الجديد للعمل هو انعكاس للتكنولوجيات الأساسية لأي مجتمع ونتيجة للحوافز والقيم المهنية وكذلك الحاجات التي يجب إشباعها بواسطة "العمل" . فالبعد الزمني للعمل انشطر إلى تكوينة ميقائية (Chronometrique) ، وتكوينة زمنية متسلسلة : وهي نشر حجم العمل على مدى يوم واحد ، أسبوع ، شهر أو سنة.

إن عمل المستقبل (أو مستقبل العمل) متغير هكذا لارتباطه بمدة العمل ومحتواها. ومع ذلك فإنه لا يمكن تقدير تأثير هذين العاملين دون اعتبار لعامل النمو السكاني ذلك أن الديموغرافيا تشكل كواليس للتحويلات في عالم الشغل.

معنى العمل غدا

إن التطورات التكنولوجية ، التي تؤثر على العمل وعلى الحياة الخاصة ، تطبق دوما بسرعة أو بشكل سريع فيما يتعلق بوقت الإبداع

ومدة التوزيع ، ولوضع احتمالات حول تحولات معنى العمل الناتجة عن التكنولوجيا من المفيد ، هنا التمييز بين الأعمال الإنتاجية والأعمال المكتبية. يجب أن نتساءل إلى ماذا ستشبه المصانع والمكاتب غدا. كما يجب علينا أن نفرق بين المراحل الثلاث المتعاقبة : المكننة ، الأتمتة والإعلامية وذلك لتقييم التطور التكنولوجي في قطاع الإنتاج بصورة أفضل. فمع المكننة ، تحل مصادر الطاقة الخارجية المنظمة حسب الأنشطة محل العمل البشري (البدني عموما).

وخلال المرحلة الثانية ، المتعلقة بالأتمتة لا نكتفي بتعويض طاقة العمل البشري ، بل وكذلك بتعويض العمل الميكانيكي ، ذلك أن التنظيم المكاني والزمني وجزءا من المراقبة سيسند للآلة. ويمكن قياس درجة الأتمتة عن طريق حساب عدد الوظائف الفرعية والقرارات التي يقوم بها الإنسان وتلك التي تنجزها الآلة.

فإذا أخذنا ، هنا بعين الاعتبار ، تطور التقنية الإنتاجية خلال هذا القرن، انطلاقا من استخدام الآلة البخارية إلى مرحلة استخدام الأنظمة الإنتاجية المدعمة بالحاسوب مروراً بتطور المحركات المستقلة سنلاحظ أن هذا التطور يتصف بمرونة متزايدة في تنفيذ النشاطات الأكثر تباينا.

إذن ، فالمصدر الرئيسي لهذه المرونة المطردة للإنتاج في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى الإلكترونيك الجزئي والتكنولوجيا العامة تسمح بتطوير القطاعات التكنولوجية الأخرى مثل النقل ، الإنتاج ، التخزين وانتهاء بتقنيات الإعلام والاتصال ويلعب تطور تقنيات المعادن الحيوية دورا هاما في هذه المرونة.

مصنع الغد

سيتميز مصنع الغد باستخدام موسع للمعلوماتية. فالإنتاج المدعوم بالحاسوب يرمز إلى ميلاد روابط وقنوات بين الحلول الموجودة اليوم بشكل معزول ، وهي التقنيات المعلوماتية. إن مصنع الغد سيعرف استخداما متكاملًا للمعلوماتية في كافة القطاعات الإنتاجية ابتداء من دراسة المنتج حتى صنعه

مرورا بالأنظمة المعلوماتية المتعددة المهمات. وعليه فإن الإحساس بتأثير المكننة والأتمتة والمعلوماتية المتزايدة من قبل العمال سيكون ثانويا ؛ لأنها تؤدي إلى انحطاط معنى العمل التقليدي وتتمين نشاطات أخرى نتيجة لتوسيع وإثراء المهمات بشكل ملفت للانتباه. إن مكتب الغد سيتلقى هو أيضا دفعة قوية بفعل الأدوات الإلكترونية الحديثة. مما يسمح بإدماج الأعمال المكتبية بالمعلوماتية وتقنيات الاتصال.

إن المكتبية Bureautique وهي عبارة عامة تدل على التقنية والتنظيم والاستعمال للمعلوماتية في المكتب والاتصالات كوسيلة للاتصال بالخارج ستسيطر على التطور المستقبلي بخلاف الحاسوب وكل الأجهزة الفردية التي تستخدم في المكاتب. فالأجاء غدا هو نحو مصادر معلوماتية متعددة الوظائف ونحو مناصب العمل الموصولة بقنوات ، وهواتف ذكية وأخرى مرئية.

مكتبية الغد

إن الإنتاج المدعوم بالحاسوب في المصنع هو بمثابة المكتب المدعوم بالحاسوب في مكتب الغد. فكلما تطورت المكتبية نحو الأنظمة المدججة

كلما اقتربنا من الموقف الذي يمكن فيه أن تتحكم وظيفة متعددة الاختصاصات في مختلف أنواع المعلومات والاتصالات. فمنصب العمل هذا سيسمح بالاتصال الداخلي (الطُرود الإلكترونية) والاتصال بالقنوات المرئية (Télé tex, Vidéotex) والاتصال ببنوك المعلومات الداخلية والخارجية وكذا بالحاسوب الخاص والمركزي للشركة.

الاتجاه نحو العمل بالحاسوب في المنزل

إن العمل بالشاشة يمثل ميدانا من هذا الموضوع ذلك أن الأمر يتعلق بتحويل أو نقل النشاطات المعلوماتية. هذه العملية تسير بمتغيرات متوازية. ويتعلق الأمر بتحويل مركز الشركة نحو الفروع بواسطة الشاشة ويتم خلق مكاتب تابعة بالقرب من بيوت الموظفين. وبعض الأعمال على الشاشة تنقل من المؤسسات وتمنح لمصالح خدماتية مستقلة والأمر يتعلق خاصة بأعمال دقيقة مثل : تطوير أنظمة الحاسوب ، البيع ، مصلحة الزبائن أو الإدارة.

وتخلق الهياكل الإنتاجية والإدارية الجديدة مجالات عمل جديدة ؛ فمط العمل الإنتاجي قد تقهقر بألمانيا مثلا مع مرور الوقت ففي 1991 ، 18,9% فقط من اليد العاملة مازالت مستخدمة مباشرة في إنتاج المنافع، ويشارك العمال "يدويا" في الإنتاج الصناعي.

وبالمقابل فإن مزيدا من الأفراد أصبحوا يعملون في صيانة الآلات والأعمال الإدارية ، التكوين والإعلام. نستنتج ، أن نسبة المصالح المؤهلة، غدا، والقريبة من الإنتاج ستزيد بشكل أسرع وأوسع من اليوم. وتكون آثار ذلك على الهياكل المهنية كالتالي : تزايد المهمات

المتعلقة بالقاعدة ، الإدارة ، التوزيع والبيع والتي ستكون بـ 55 % من الأفراد النشطين جوهر العمل اليومي.

الهياكل المهنية الجديدة

في الغالب ، فإن الميل باتجاه النشاطات التي تمس الإنتاج أو المؤسسة سيتسارع ، وسيدمج عدد كبير من الوظائف في الأنظمة التقنية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقد أكبر للنشاطات ويصبح العمل أكثر تجريدا في الغالب : فتنفيذ العمل المباشر على الإنتاج أو على الآلة سيقصر على نشاطات التنظيم والقيادة.

إن أهمية العمل اليدوي ستراجع في كل مكان وتحل محلها الرقابة على مختلف مراحل العمل والتحكم والتميز والعلامات المجردة. يتطلب هذا الواقع الجديد فكرا تحليليا متميزا من قبل العمال وكذلك استعدادا للتفكير بعبارات إنحاز العملية الإنتاجية وأخذها بعين الاعتبار.

وتفتح التكنولوجيات المعلوماتية آفاقا جديدة للإنتاج كما في الإدارة ويتوقع تجاوز الفئات الاجتماعية - المهنية لتقسيم العمل وتحل محلها مناصب عمل متعددة المهمات. وتصبح الصيانة مبسطة لأنه يمكن استبدال وحدات كاملة بالآلات ، وسنشاهد استعمال أنظمة قياس جديدة أكثر فأكثر ، ورقابة وتحليل عن طريق توظيف الخبراء والذكاء الصناعي مما سيؤدي حتما إلى توسيع المعرفة المكتسبة بفعل التجربة.

الآثار على الأجراء

إن التقنيات الحديثة تحل محل الأعمال اليدوية والتكرارية في المصانع والمكاتب. والأعمال المعقدة التي تظهر نتيجة لذلك تتطلب معارف متخصصة وواسعة ، وتعاوننا ومرونة كبيرين.

ونظرا للتطور التكنولوجي فإن الهوة التي تفصل بين الكفاءات المكتسبة خلال التكوين والتدريبات التي يتطلبها العمل تزداد أكثر فأكثر خاصة في الميادين التي تعطى فيها الأعمال الفرعية للآلات. وتظهر آفاق جديدة للرقابة ، القياس ومتابعة الإنجازات وسيستفيد العمال من فرص جديدة لتنظيم وتخطيط العمل.

إن تدهور تقسيم العمل وتقلصه يشترط ليس فحسب معرفة متخصصة لكن كذلك سلوكا ووعيا آخرين من قبل العمال ؛ لأن التحولات التكنولوجية تفرض نوعا من المسؤولية ومرونة ذهنية وعقلا مبدعا، فتزداد بذلك أهمية المهارات الاجتماعية والمنهجية. فالمهارات الكبيرة في مجال اتخاذ القرار تكون ضرورية لأن كل المتغيرات الممكنة والتعطلات المحتملة لا يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل الأنظمة التقنية الأكثر تعقيدا. ويتطلب هذا ، إذن، مرونة أكبر واستعدادات حقيقية للتكيف من قبل العمال.

البعد الزمني للعمل

سيستمر الميل باتجاه تقليص المدة الأسبوعية للعمل بفعل عوامل مادية وأخرى لا مادية. فالعوامل اللامادية تتمثل خاصة في تحول القيم والرغبة في الترقية التي تصاحبها. حقيقة يشترط الأجير من رب العمل

بالإضافة إلى التعويضات المادية التي لن تفقد أهميتها ، مزيدا من التعويضات اللامادية في شكل حرية أو استقلالية أكبر، وفي شكل تعويضات غير نقدية مثل إجراءات التكوين التي تعطي آفاقا للترقية.

إضافة إلى الرغبة في إعطاء معنى ومتعة للعمل ، تأخذ أوقات الراحة كوسيلة للتححر أهمية أكبر ، خاصة بالنسبة للعمال الأقل كفاءة والذين ينفذون في الغالب أشغالا متعبة ولا يمتلكون أي فرصة لاتخاذ القرار أو تنظيم عملهم. بالإضافة إلى رغبة الحصول على ساعات عمل أقصر وأكثر مرونة نظرا لأن نوعية الحياة في منطقة أو مدينة كبيرة ستصبح المحرك الأهم للحراك القطاعي والجغرافي للعمال المأجورين.

وسيزيد الازدهار المطرد ، في تفضيل أسابيع العمل القصيرة ، خاصة بالنسبة لأصحاب الأجر المرتفعة مثل الأسر التي تستفيد من أجرتين وليس لها أولاد. وبالفعل فهؤلاء الناس لن يتقاضوا إلا مقابلا ضئيلا عن تمديد مدة العمل بفعل الزيادة المتصلة للضريبة على الدخل ، بحيث يفضلون تقليص مدة العمل ولو أدى ذلك إلى تخفيض في الأجر.

من جهة أخرى ، فإن ثراء العديد من العائلات سيزداد بشكل محسوس نظرا لموجة الموارث التي سينهمر ابتداء من الآن وسيتدعم موقفنا من تحولات القيم اتجاه العمل أكثر.(هذا في أوروبا الغربية على الأقل).

وعلى أساس مدة العمل الحالية ، فإن معظم الورثة سيكونون ممن تبلغ أعمارهم خمسين سنة ولهم مكانة مهنية ومالية جيدة. وإلى جانب تقليص المدة الأسبوعية للعمل ، فإن تمديد الحياة المهنية يكون ضروريا

ومحملا لسبيين : إذا لم نستهدف وضع المستوى الحالي للحماية المدنية في خطر ذلك أن تقليص عدد العاملين نتيجة للنمو الديموغرافي يجب أن يعرض جزئيا على الأقل.

المدة الأسبوعية للعمل ومدة الحياة النشطة

في انتظار تقلصات جديدة لمدة العمل الأسبوعية (...). فتمديد المدة الزمنية محتمل جدا نظرا لفرص الحياة الأطول والصحة الأفضل. في الوقت الحاضر ، يجب أن نأخذ بالحسبان العمر الفعلي للتقاعد الذي يسبق العمر الشرعي للتقاعد بعدة أعوام (...). ويجب أن يفكر مدراء المؤسسات في الاحتفاظ بعمالهم لمدة أطول للحفاظ على نسق المنافسة الدولية وترقيتها. ذلك أنهم جمعوا رأس مالا اجتماعيا تتزايد أهميته مع الحاجة المتنامية إلى التكوين المستمر بفعل التلف السريع للمعرفة؛ ذلك أن العمر القصير للتقاعد يهدر جزءا معتبرا من الموارد البشرية وسيكون ذلك بمثابة تبذير لهذا المتغير النادر في الإنتاج وهو العمل الكفاء.

مدة العمل ومدة استخدام العتاد

حتى لو استمرنا ، إلى الغد في الموازنة الحالية بين مدة عمل الأجراء ومدة استخدام المعدات ، فإن تقليص مدة العمل الأسبوعية ستقلص مدة استخدام المعدات ، لكن ذلك سيكون خطأ اقتصاديا جسيما بالنظر للخطر المحدق بالمنافسة العالمية في الميدان التكنولوجي بالخصوص.

أولا : لأن عدد ساعات العمل الفعلية المنحزة من طرف الأجير (في ألمانيا) هي 1600 ساعة أقل منها في اليابان (2100 ساعة في المتوسط) أو في الولايات المتحدة (2000 ساعة في المتوسط).

ثانيا : لأن تطبيق التقدم التكنولوجي الذي يصاحبه عامل الرأسمال ، وبعد مضاعفته خلال السنوات الخمس الأخيرة ، يجعل منصب العمل يكلف في المتوسط في الصناعات الغذائية أكثر من 200 ألف مارك بالنسبة لمدة استخدام ثابتة للمعدات ، ويعني هذا تمديدا في مردودية الاستثمار وتمديدا لمدة تغطية كلفة الآلات.

ثالثا : إذا عرفنا أن كلفة العمل بألمانيا هي في قمة الترتيب العالمي بـ 40,48 مارك (في حين أنها 25,57 في أمريكا و 29,63 في اليابان) فإن كل تقليص لفترات العمل الأسبوعية ، غدا ، يجب أن يرتبط بإجراءات زمنية لأسباب اقتصادية.

من أجل مدة عمل أكثر مرونة

إذا كانت ألمانيا هي البلد الذي يضمن الأجور الأكثر ارتفاعا ومدة العمل الأقصر وبه أفضل حماية اجتماعية في العالم فمرد ذلك إلى إنتاجية أكبر . نظرا للتطبيقات السريعة للإبداعات في مجال الطرائق والمنتجات. إن التطورات الحاصلة بفعل الإبداع في مجال الإنتاج والطرائق كانت ومازالت وستصبح المصدر الأهم للرخاء ، وإن التنظيم الزمني للعمل سيكون حاسما لضمان مصدر الرخاء هذا ، إلى جانب الإجراءات الزمني بامتياز والمتمثل في الأوقات المرنة (مدة عمل ثابتة بمواعيد متغيرة) ، والعمل بالوقت الجزئي ، والعطل السنوية. إن مدة العمل

المتنوعة على أساس الإمكانيات والأسبوع المتغير ستستمر في الانتشار نظرا للضغوطات الاقتصادية ونتيجة للربط بين مدة عمل أسبوعية أقصر ومدة استعمال أطول للمعدات.

تمديد الفترات الثابتة

إن الصناعة الغذائية ليست الوحيدة التي تعرف تمديدا لوقت استعمال المعدات وأوقات العمل للمؤسسة. وسيكون الأمر كذلك في قطاع الإدارة والخدمات. وسينتج عن ذلك أن الأوقات الثابتة التي تحدد في بعض المؤسسات بين 9 إلى 15 ستمدد من جديد بصورة محسوسة على مدى 10 سنوات، وسيكون يوم العطلة الأسبوعية يوما مفتوحا عاديا بالنسبة لكل الأجراء، ويجد ذلك تفسيراً له في أن كل مؤسسة تعمل على الصعيد العالمي لا يمكن الاتصال بها إلا خلال بعض الأوقات من اليوم من قبل زبائنها مع الإمكانيات التي تسمح لها وسائل الاتصال اليوم.

ونسجل، هكذا، اتجاهها جديدا نحو العقلانية عن طريق المرونة. وهذا الاتجاه لا يبرز في الاتفاقيات الجماعية، لكن في تحويل وظائف المؤسسة نحو الوسطاء ومنح أعمال للوسطاء والخواص على أساس التعاقد بين المؤسسة والعمال المستقلين (على المستوى الرسمي).

حظوظ وأخطار المستقلين

إذا فرضت هذه الأشكال للعمل فذلك بسبب المزايا المالية المؤكدة للمؤسسات. ومع ذلك فهي ضرورية على المستوى الاقتصادي العام لتغطية الأخطار على المدى البعيد على مستوى السياسة الاجتماعية الصادرة في مجال الالتزام بالضمان الاجتماعي الذي يهدد الفرد وكذلك جميع المؤمنين. فالمستقلون الجدد لا يمتلكون حماية كافية في حالة البطالة أو المرض. وقد ينتج

عن ذلك فقر للأفراد المسنين بفعل حياة نشطة غير عادية لأن نظام الحماية الاجتماعية يتأسس على فكرة أن غالبية العمال كانوا يتمتعون خلال أكثر من 40 سنة بعقد عمل عادي. فالقواعد المطبقة على مدة العمل ، والتضامن النقابي ليست رسمية بشكل كافي بالنسبة لغالبية هذه الأشكال الجديدة للعمل.

التقرير النهائي

إن عمل الغد سيكون أكثر كفاءة على مستوى المحتوى ، ومؤسسا بشكل شديد على تحويل المعلومات. هذا النمط الجديد للعمل سينجز من قبل أفراد نشطين أكثرهم نساء مسنات قليلات وأجنبيات خلال مدة عمل أسبوعية قصيرة لكن من أجل مدة حياة مهنية أطول مع تنظيم مرن وأكثر استجابة للمتطلبات الفردية ولشروط المؤسسة. نعرف كذلك أن مستقبل العمل لن يكون متميزا بثقافة نهاية الأسبوع وأن عقد العمل "العادي" كقاعدة للحق في العمل سيزول⁽¹⁾.

-----*ألمانيا

-----**جامعة عنابة

(1) -- البروفيسور ب. روروب Bert Rurup في :

Deutschland (Allemagne)-La politique ,La Culture, l'économie et les sciences sociales- N°2 du 11/12/1993- PP-44- 51

ترجمة: بوبكر بورخيسة أستاذ مكلف بدروس معهد علم الاجتماع - جامعة عنابة
(*) -الأستاذ ب. روروب B.RURUP يدرس بالجامعة التقنية بـ Darmstadt وجامعة Leipzig . إنه أحد العلماء الأكفاء في مجال سوق العمل وسياسة التشغيل وله عدة منشورات علمية.